العوامل المؤثرة في سعر النفط كمورد ناضب

د. عبد العزيز خطاب
جامعة 7 أكتوبر

المـــقدمـــة.

لم تكن الموارد الناضبة والنفط في مقدمتها تثير اهتمام العالم ،ولـــم تحـــظ إلا اهتماماً ضئيلاً . لكن ارتفاع أسعار النفط من جهة. والتكهنات المتشائمة الـــصادرة مـــن أنظمة النمذجة العالمية المرتبطة بتقرير نادي روما[1] من جهة ثانية، جعلت للموضـــوع أهمية خاصة، إذ أن الارتفاع في سعر النفط في السبعينيات كان كبيراً، وكانت التكهنات تتوقع نهاية قريبة لنضوب النفط فظهرت دراسات عديدة تطالب باستغلال هذه المـــوارد استغلالا أمثلاً لخدمة البشرية جمعا فما بالك في هذه الأيام وسعر برميل الـــنفط تجـــاوز حاجز الخمسين دولاراً.

من هذه الأهمية تم اختيار البحث الموسوم ((العوامل المؤثرة في ســـعر الـــنفط كمورد ناضب)) ولوصول البحث إلى أهدافه فقد تم تقسيمه إلى أربـــع نقـــاط أساســـية. تناولنا فيها مفهوم الموارد الناضبة ومفهوم الموارد الناضبة في النظريـــة الاقتـــصادية،

---

[1] • نادي روما : تشكل عام 1968م من قبل حوالي (75) شخصية مرموقة من خمسة وعشرين بلـــداً مختلفـــا ، وهي بمثابة إتحاد غير سياسي (Nonpolitical Association) ويشترك الأعضاء في قناعتهم بأن المؤســـسات النقليدية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسياساتها غير قادرة على معالجة المشاكل الملحة التي بدأت تواجه البشرية مثل مشكلة نمو السكان ، مشكلة الغذاء ، مشكلة تلوث البيئة ، مشكلة نضوب الموارد . ومن هذا المنطلق فقد أشرف النادي على إعداد دراسات تهدف إلى تشخيص المؤسسات والسياسات المناسبة لحل هذه المشاكل . ويترأس الأمير حسن بن طلال النادي هذه الأيام .
لمزيد من التفاصيل انظر : نادي روما ، وقف النمو ، ترجمة عيسى عصفور ، مطبعة وزارة الثقافة ، دمشق ، 1979م .

مروراً بالعوامل المؤثرة في سعر النفط كمـــورد ناضـــب، وأخيـــراً كانـــت الخلاصـــة والاستنتاجات.

(1) مفهوم الموارد الناضبة.

(2) الموارد الناضبة في النظرية الاقتصادية.

(3) العوامل المؤثرة في سعر النفط كمورد ناضب.

(4) الخلاصة والاستنتاجات.

(1) مفهوم الموارد الناضبة

وتعني الموارد غير القابلة للتجديد[1]، أو هي تلك الموارد القابلة للتجديد، ولكـــن في مدى غير منظور. وتتميز هذه الموارد بتوفرها بشكل محدود فـــي قـــشرة الأرض، ولذلك فهي نافذة، ومن الناحية التقنية، من الممكن أن نتصور نضوب جميـــع المـــوارد، ولكن في الحقيقة فإن أغلب هذه الموارد غزيرة إلى درجة أنها توصـــف بكونهـــا غيـــر ناضبة[2]، على سبيل المثال النضوب الكلي للملح، ونفس الشيء يقال عـــن الخارصـــين والقصدير والرصاص، وبقية المعادن الأخرى كونها متوفرة فـــي الطبيعـــة للأغـــراض العلمية إلى الأبد. حتى الفحم سيكون العمر الإستخراجي له متجاوزاً (500) سنة علـــى وفق معدلات استهلاكه الحالية. في حين توجد موارد أخرى استخداماتها واسعة لدرجـــة أنها لا تحدد، وهذه الموارد توصف بكونها موارد ناضبة، ومنها النفط والغاز، إذ يمكـــن لاحتياطياتها الحالية أن تكفي لاستهلاك جيلين أو ثلاثة من الآن.

---

[1] . تشرين الثاني – كانون الأول 1980 ، ص ص 146 سامر عبد الجبار المطلبي ، الموارد الناضبة والتحليل الاقتصادي ، مجلة النفط والتنمية ، العدد / 2-3 ، السنة السادسة ، بغداد –156 .

[2] . A. L. Danielsen, the evolution of OPEC Harcourt Brace Jovanaovichs, Univercity of Georgia, U.S.A, 1982, P. 22 .

إن مسألة النضوب نسبية ومعقدة في آن واحد[1]، إذ أن معيار التمييز بين ما هو ناضب وما هو غير ناضب معيار نسبي زمني. فلماذا الخشب مورد غير ناضب (Abundant Resource)؟ في حين النفط مورد ناضب Depletable Resource) (. فببساطة نقول: يمكن التعويض عن الخشب بعشرين سنة مثلاً، أي ضمن المدى المنظور للإنسان. لذلك يمكن تحقيق نوع من الموازنة بين استهلاكه وإنتاجه، بحيث تكون كمية الخشب المستهلكة مساوية لكمية الخشب المنتجة. في حين أنه في الطرف الآخر لا يمكن التعويض عن الآبار الناضبة للنفط بآبار جديدة في خلال الفترة نفسها، وقد تستغرق العملية مئات السنين.

(2) الموارد الناضبة في النظرية الاقتصادية

ظهرت أولى النظريات حول اقتصاد الموارد الناضبة عام 1914 على يد الاقتصادي ال . سي . كري في بحثه الموسوم (الريع تحت فرضية النضوب)[2]. ثم تلاه بعد ذلك البحث الأصيل للرياضي والاقتصادي الأمريكي هارولد هوتلنك المنشور عام 1931م بعنوان (اقتصاد الموارد الناضبة) المتضمن البراهين والحجج التي تؤكد اعتبار هذا البحث مؤلف خالد[3].

إن جوهر نظرية النضوب تتضمن في الأتي :-

1. النضوب سبب لجعل الموارد نادرة.
2. ندرة الموارد تؤدي إلى جعل أسعارها أعلى من أسعار الموارد المتوفرة.
3. وعليه فإن قيمة الموارد الناضبة تميل للارتفاع بمرور الوقت.

---

[1] . سامر عبد الجبار المطلبي ، حركة أسعار النفط : التفسير الاخر ، مجلة النفط والتنمية ، العدد/6 ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، تشرين الثاني – كانون الأول 1986 ، ص 125 .

[2] . خضير عباس النداوي ، *أسعار النفط في السوق الدولية : الوقائع والتوقعات* ، مجلة النفط والتنمية ، *العدد/5، السنة الثانية عشر ، بغداد ، أيلول / تشرين الأول 1987* ، ص 96 .

[3] . *A . L . Danielsen , Op . Cit . , P . 22 .*

من هنا جاءت قاعدة هوتلنك الذهبية، التي مفادها أن سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل مساوٍ لسعر الفائدة.

$$P = Po\ e^{rt\ t}$$

على الرغم من الأسلوب المعقد الذي كتب فيه هوتلنك بحثه، المعروف بحسابات التغاير، مما جعله يقتصر على فئة معينة. فإن هذا البحث قد أخذ من الاهتمام ما يستحق عندما جلب (Robert Solow)اهتمام الاقتصاديين إليه[2].

أن السبب الأساسي لمرور أربعة عقود من الزمن دون الاهتمام بهذا البحث، يكمن في صعوبته، لأن معظم البحث كان بمثابة تمرين في رياضيات حساب التغاير، وهي وسيلة رياضية لايمكن العثور عليها في المجلات الاقتصادية حتى الخمسينيات كأقرب زمن. كما أن أحداث الثلاثينيات قد جلبت معها اهتمامات أخرى ولهذا فإن ألاهتمام المناسب بمسائل النضوب كان عليها أن تنتظر إلى أن تَحل أزمات الطاقة والبيئة في السبعينيات[3].

إن نموذج هوتلنك يقوم على مجموعة من الفرضيات منها:-

1- المنافسة

2- الاحتياطي

3- التجانس

4- المرونة

لقد اعتقد هوتلنك أن المنافسة الكاملة تعطي أمثلية في توزيع الاحتياط على الفترات الزمنية من (T = 1,2,3.....n) حيث أن (T_1.....Tn) وأعتقد

---

[1] . هارولد هوتلنك ، *اقتصاد الموارد الناضبة* ، ترجمة سامر عبد الجبار المطلبي ، مجلة النفط والتنمية ، *العدد/1 ، السنة العاشرة ، بغداد ، كانون الثاني /شباط 1985 ، ص 29 .*

[2] . R . Mabro , OPEC and The price of Oil , The Energy Journal , Vol . 13 , No . 2 England , 1993 , P . 4 .

[3] . س . ديفارجان ، أ . فيشر ، اقتصاد الموارد الناضبة بعد خمسين عاماً ، ترجمة سامر عبد الجبار المطلبي ، مجلة النفط والتنمية ، العدد/4 ، السنة التاسعة ، بغداد ، تموز / أب 1984 ، ص 87

أيضا أن مالك المورد سوف يعمل على إنضاب مورده بمعدلات اجتماعية وفعالة. وعليه فإن أفضل صديق للموارد الناضبة هو المنتج في ظل المنافسة، لأن ظروف المنافسة تسمح بتوزيع حصص الإنتاج على فترات زمنية تبدأ بالاحتياطي المؤكد، ثم تشمل الاحتياطيات المضافة لتصل إلى نهاية السقف الزمني للنضوب.

أما عن الفرضيتين الثانية والثالثة، فلقد أكد هوتلنك على ثبات الاحتياطي النفطي وتجانسه. وكان اعتقاده بخصوص الفرضية الرابعة يتجسد في كون مرونة الطلب على النفط بوصفه مورداً ناضباً ثابتة. وكمحصله، تؤكد نظرية الموارد الناضبة أن محدودية الموارد الناضبة من حيث الكميات المتوافرة للإنتاج تؤدي بالضرورة إلى ترابط فترات الإنتاج الحالية مع قرارات المستقبل. وعليه فلأجل اختيار مستوى الإنتاج لابد من الأخذ بنظر الاعتبار القرارات المستقبلية مع الفترات الحالية، أي أخذ عامل الزمن بنظر الاعتبار، أي أن الإطار المناسب لمعالجة مشكلة استغلال الموارد الناضبة هو الإطار الديناميكي.

على الرغم من الأهمية الكبيرة لنموذج هوتلنك في إطار تحليل الموارد الناضبة، إلا أن هنالك من يقول: أن نموذج هوتلنك بدون أي معنى في عالم النفط الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين معدل الفائدة وأسعار النفط لم تثبت تجريبياً[1].

لقد كان الاهتمام البالغ بالموارد الناضبة عبر النظرية الاقتصادية في فترة السبعينيات لسببين أساسيين الأول: الزيادات المتتالية في أسعار النفط. والثاني: التكهنات المتشائمة الصادرة عن أنظمة النمذجة العالمية المرتبطة بتقرير نادي روما، تلك التكهنات التي تذكرنا بمالثوس[2] (2).

---

[1] . F . E . Banks, Oil now and later , OPEC Bulletin , Vol . XXIII , No . 2 , Vienna , Feb . 1992 , P . 22 .

[2] . ام . بلو دافيد ، ال . فايج ادغار ، اقتصاد ندرة الموارد الطبيعية وأثره في سياسة التنمية والتعاون الدولي ، الموارد والتنمية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1984 ، ص 149-181 .

وتوالت الدراسات المقدمة بخصوص الموارد الناضبة ولكننا سوف نتوقف عند الدراسة المقدمة من قبل (J.M. Griffin , D. J. Teece). واللذان قدما الموضوع تحت فرضية الاحتكار: ولكي يفهم اقتصاد الموارد الناضبة بشكل صحيح لابد لنا من فهم دالة تكاليف إنتاج الموارد الناضبة، فيما يخص النفط على سبيل التحديد.

إن تكاليف إنتاج النفط، ليست تكاليف الاستخراج فقط، بل إن هنالك تكلفة لابد من أخذها بنظر الاعتبار، وهي تكلفة الفرصة البديلة (The Opportunity Cost). فبرميل النفط المباع اليوم لا نتمكن من بيعه في المستقبل. إذ لابد لنا من التمييز بين التكاليف الحدية (Marginal Cost) (MC) للموارد الناضبة . التي تتكون من تكلفة الإنتاج الحدية وهي كلفة رأس المال والعمل والموارد الأولية لإنتاج الوحدة الحدية للناتج. ذلك لأن قرار منتج الموارد غير الناضبة لا يؤثر على تكاليف الإنتاج في المستقبل، في حين أن قرار منتج الموارد الناضبة بالإنتاج اليوم ينم عنه كلفة فرصه بديله هي كلفة المستخدم (User Cost): التي تعني الاندثار لكلفة الوحدة المنتجة على أساس النقصان في الدخول المستقبلية المتوقعة والمخصومة لمعدات رأس المال بسبب إنتاج تلك الوحدة[1]. وتعرف أيضاً بعائد هوتلنك (Hotelling Rent) والبيانات عنها غير معروفة تماماً[2].

[1] . د . أحمد حسين الهيتي ، ستراتيجية الأوبك وأثرها في السوق العالمية للنفط الخام في مجالي الإنتاج والأسعار، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، مقدمه إلى كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، 1985 ، ص 77 .

[2] . M . A . Adelman , Scarcity and World Oil Prices , The Review of Economics and Statistics , Vol . LXVIII , No . 3 , Published for Harvard University by Ekevier Science Publishers B . V . (North - Holland) , Aug . P . 388 .

(3) العوامل المؤثرة سعر النفط كمورد ناضب

إن سعر النفط يتحدد مثله مثل الأسعار كافة – في الأمد الطويل، كما في الأمد القصير – بتفاعل العرض والطلب، إلا أن هنالك عوامل وتأثيرات كثيرة تكمن وراء العرض والطلب وتعيين اتجاهاتها أو مواقع وأشكال المنحنيين اللذين يمثلانها[1].

وتأتي العوامل الاقتصادية والسياسية في مقدمة هذه العوامل، وسوف نتطرق فيما يأتي لبعضها، على أنه لابد لنا قبل أن نستطرد ونشرح هذه العوامل من الإشارة أولاً إلى أن النموذج التحليلي المعبر عن وضع البلد المنتج للنفط لا يشكل نموذجاً للمنافسة التامة، بل لاحتكار القلة، وذلك لجملة من الأسباب لا مجال لشرحها هنا.

(أ) سعر الخصم

إن اختيار سعر الخصم المناسب في رأي هوتلنك كان واضحاً، ألا وهو سعر الفائدة في السوق ، وبما أن التضخم لم يكن يشكل مشكله عام 1932م فأن هوتلنك كان مسروراً لوضع نتائجه وفق أسعار بعيده عن التضخم[2]. وفي هذه الأيام فإن نسبة التضخم غير مستقرة قياساً بأسعار النفط لذلك فمن المفضل وضع أسعار متوقعة للنفط بدولار القوة الشرائية الثابتة، بمعنى استبعاد أثر التضخم للتوصل إلى السعر المتوقع. وبعد حل مشكلة التضخم يتساءل بعضهم فيما إذا كان سعر الفائدة الحقيقي والمقدر عادة بـ (2-3 %) في السنة هي نسبة الخصم الحقيقي الملائمة. وإذا كانت احتياطات النفط رصيداً غير مضمون فإن المستثمرين سوف يستغلون سعر الفائدة الحقيقي مادام يعكس عائد الأجل الطويل الحقيقي الخالي من المخاطر.

أن منتجي النفط قد يقولون بأن المخاطر الجيولوجية أو السياسية تتطلب استخدام سعر خصم حقيقي أعلى بكثير، ومن ناحية أخرى فإن الربا مسألة مرفوضة أخلاقياً ودينياً، عليه فإن أصحاب الموارد قد يتحولون عن استعمال سعر الفائدة الذي يعظم الثروة ويختارون سعر خصم أقل.

---

[1] . د . يوسف صايغ ، *سياسة النفط العربية في السبعينيات – فرصة ومسؤولية* ، ترجمة يزيد يوسف صائغ ، *الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص 131*

[2] J . M . Griffin . , D . J . Teece . , et . al . , Op . Cit . , P .22.

(ب) التغيرات في الاحتياطي:

يعد التغير في الاحتياطي من العوامل الرئيسية المؤثرة في سعر المورد الناضب، فإذا كان هذا التغير في الاحتياطي يتجه نحو الزيادة فإن سعر المورد الناضب يتجه نحو الانخفاض. وعلى العكس من ذلك فإن الانخفاض في كميات الاحتياطي يدفع سعر المورد الناضب نحو الارتفاع، ذلك أن الكميات المحدودة من المورد الناضب هي السبب لوجود تكلفة الاستنزاف، وعليه فإن هذه التكلفة تقل عند اكتشاف كميات جديدة من المورد الناضب[1]. بعبارة أخرى إن تكلفة الفرصة البديلة والمعروفة بتكلفة المستخدم (User Cost) تصبح ذات أهمية أقل في حالة كون المخزون كبيراً بالمقارنة مع مخزون صغير.

والآن وكون النفط مورداً ناضباً، هل تؤثر التغيرات في الاحتياطي على سعر النفط ؟ يعد الاحتياطي النفطي لأي قطر مؤشراً على القدرات الكامنة لثروته النفطية التي يمكن استثمارها، إذ أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين المختصين في تعريفه وتحديد مفهومه، إلا أن أغلبهم متفق على أنه يمثل مجمل كميات النفط الممكن استخراجها من باطن الأرض اقتصاديا بإتباع الأساليب الهندسية. وعليه كلما ازدادت كميات الاحتياطي النفطي انخفض سعره بسبب اضمحلال دور عامل الندرة. وهذا يفسر لنا السبب الكامن وراء مطالبات السعودية المستمرة لتثبيت وخفض الأسعار، في حين نجد بلداً كالجزائر، لانخفاض كميات الاحتياطي لديه قياساً بالسعودية ، ينادي دائماً برفع الأسعار.

فضلاً عن أن الاحتياطي، فإن برمجة الإنتاج تؤدي دوراً مهماً في التأثير على الأسعار. فلقد تحكمت الشركات الإحتكاريه بسعر النفط العربي الخام وجعلته عند مستوى منخفض وذلك لتحكمها بالإنتاج وجعله يتساوى مع الطلب العالمي. وقد حاولت الأوبك أن تبرمج إنتاجها خصوصاً بعد أن أخذت أسعار النفط بالتدهور السريع منذ عام

[1] . د . يوسف حسن جواد ، الطاقة والصناعة النفطية – أساسياتها واقتصادياتها، الطبعة الأولى ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، 1988 ، ص 182

1982، حيث انخفضت الأسعار إلى مـابين (6-7) دولار/ للبرميـل فـي الأسـواق الرئيسية عن المعدل الرسمي البالغ (34) دولاراً / برميل لجملة مـن الأسـباب، منهـا انخفاض حجم الطلب العالمي وبالفعل فقد حددت الأوبك إنتاج أعضائها بـسقف إنتـاج كلي مقداره (5ر17 م/ ب/ ي) ووزعت الحصص بين الأعضاء محاولة منهـا لرفـع الأسعار والعودة بها إلى وضعها السابق. ولكن شيء من هذا القبيل لـم يحـدث لعـدة أسباب منها على سبيل المثال: أن بعض أعضاء الأوبك لم يتقيدوا بالحصص الإنتاجيـة مما ترتب عليه زيادة الكمية المعروضة على الكمية المطلوبـة، خـصوصاً أن بعـض الدول من خارج الأوبك قد بدأ إنتاجها بالازدياد كذلك يعد استخدام الإنتـاج مـن قبـل المنتج الرئيسي في الأوبك (السعودية) أداة للتأثير على الأسعار ظاهرة فريدة، وتعارض هذا الاستخدام تعارضاً كلياً مع ما كان سيكون عليه الحـال لـو تـصرفت (الأوبـك) ككارتيل نموذجي في المناسبات التي تم فيها استخدام مستويات الإنتاج عامـل ضـغط على الأسعار. فهذا البلد قائد الكارتيل المزعوم (ويصر معارضي أوبـك علـى تلقيبهـا بالكارتيل) استخدام حجم إنتاجه كآلية ضغط ليس من أجل رفع الأسعار بل تخفيـضها[1]. أن ما تطرقنا إليه يعد من العوامل المؤثرة في سعر النفط من جهة العرض.

(ج) النمو الاقتصادي واستهلاك النفط:

ليس هنالك شك بوجود علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعـدلات زيادة استهلاك النفط. لقد كانت هذه العلاقة أكبر من واحد في خلال السبعينيات. ولكـن بعد ما يسمى بالصدمة النفطية الأولى سعت البلدان المستهلكة لتخفيض هذه العلاقة بمـا يجعل معدلات النمو تتطلب معدلات نمو أقل من استهلاك الطاقة مما كانت عليـه فـي السابق، وذلك من خلال إجراءات ترشيد الاستهلاك[2] ومن هذه الإجراءات:-

[1] . د . يوسف صائغ ، مصدر سابق ، ص 154 .

[2] . د . همام الشماع ، سوق النفط العالمية حتى الربع الأول من القرن القادم ، آفاق عربية ، العدد /6 ، السنة الثامنة عشر ، بغداد ، حزيران 1993 ، ص 46 .

1- إجراءات الحفاظ على الطاقة، فقد عمدت هذه الدول إلى الحد من استهلاك الطاقة في عموم الاقتصاد. كذلك عملت على تقليل بعض المستلزمات أو الاستغناء عنها، مثل السيارات وتخفيض سرعتها، أو تخفيض درجات الحرارة في المنزل.

2- الضرائب الداخلية والرسوم على المنتجات. نلاحظ أن الضرائب على استهلاك النفط أخذت تتزايد بشكل مطرد خلال العقدين الماضيين، بغض النظر عن تغيرات أسعار البترول الخام، حتى أصبحت بعض الضرائب المفروضة على استهلاك برميل من المنتجات النفطية في بعض الدول الأوربية تتراوح مابين (60- 70 %) من سعرها النهائي الذي يدفعه المستهلك وحوالي (2-3) أضعاف سعر النفط الخام الوارد لتلك الدول إذ ازدادت الضريبة على برميل النفط من المنتجات في دول الجامعة الأوربية من (4ر7) دولاراً/ للبرميل عام 1973م إلى (1ر52) دولار/برميل عام1991م[1].

3- النفط من خارج الأوبك: أدى النفط من خارج الأوبك دوراً بارزاً في التأثير على استهلاك النفط في العالم، ومن ثم التأثير على سعر النفط العربي الخام. فبعد أن كانت الأوبك تنتج نحو (48%) من مجموع الإنتاج العالمي للنفط عام 1979م انخفض إنتاجها وأصبحت تنتج (27%) من هذا الإنتاج عام 1985م. وقد أزداد تأثير دول خارج الأوبك لزيادة إنتاجها من ناحية – فبعد أن كان مقدار إنتاجها (10 م / ب/ي) عام 1973 ازدادت ليصل إلى (23 م / ب/ ي) عام 1985 [2] م (4) – ومن ناحية ثانية لقبولها إتمام الصفقات النفطية بأسعار أقل من الأسعار المعلنة.

4- المخزون النفطي: لم تكن سياسة تخزين النفط التي أتبعتها الدول الصناعية في خلال السبعينات منعزلة عن غيرها من السياسات الخاصة بشؤون الطاقة في تلك الدول. بل على العكس من ذلك كان تخزين النفط جزءاً لا يتجزأ من برنامج وكالة

[1] . ماجد عبدالله المنيف ، الطاقة والبيئة وضرائب الكاربون في الدول الصناعية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد /18 ، العدد 64 ، القاهرة ، شتاء 1993 ، ص 33 .

[2]. M . A . Dabbagh , Op. Cit, P. 14.

الطاقة الدولية وجميع الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD). وكان برنامج الوكالة منذ البداية يهدف إلى تخفيض الاعتماد على النفط المصدر من دول الأوبك وخاصة الدول العربية، ومن ثم التأثير على سعر النفط[1] (1).

(د) مرونة الطلب السعرية :

هي النسبة بين نسبة التغير في الطلب العالمي للنفط ونسبة التغي في سعره. أي أنها توضح مدى تأثر الطلب العالمي للنفط بالتغيرات التي تطرأ في أسعاره[2] (2).

ويمكن تصوير منحنى الطلب على النفط حسب ما هو مبين بالشكل (3-3) حيث يمثل الجزء الأعلى للمنحني (أ ب) الطلب على النفط لإشباع الحاجات الأساسية، فهو لذلك منحنى غير مرن أما الجزء الأسفل منه (ب د) فهو يمثل منحنى الطلب على النفط لإشباع الحاجات الأساس ولذلك فهو مرن نسبياً، وعليه فإن الموقع الفعلي لهذا الجزء من المنحني بتغير بين (ب د) و (ب ج) معتمداً السعر على مدى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط من جهة، وعلى مدى استعداد المستهلك للمحافظة على الاستهلاك غير الأساس من جهة ثانية[3].

[1] . د .علي أحمد عتيقه ، د. رأفت شفيق بساده ، مجلة النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي ، شركة كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1985 ، ص 16 .

[2] . د . زكريا عبد الحميد باشا ، *دراسة لمرونات الطلب على النفط الخام* ، مجلة *الاقتصاد العربي* ، *العدد 4/ السنة الأولى ، بغداد ، تشرين الثاني 1977 ، ص 78* .

[3] . عبد المنعم جاسم ، أحمد موسى جياد ، مصدر سابق ، ص 47 .

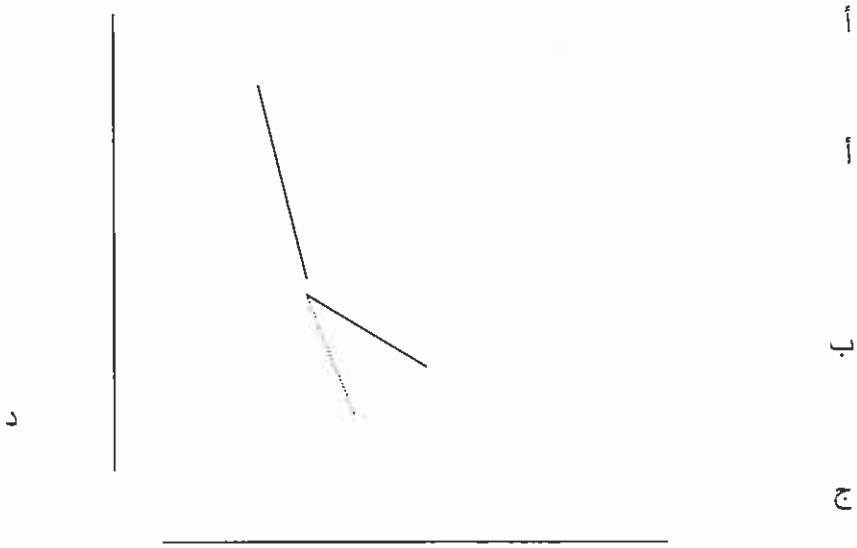

منحـــنى الطـــلب علـــى النفـــط

إن معظم التقديرات تشير إلى تأثير زيادة أسعار النفط علـــى اســـتهلاكه واطئـــة جداً، مما يشير إلى عن انخفاض المرونة السعرية للطلـــب علـــى الـــنفط، إن الـــسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو كبر الأهمية النسبية للنفط وعدم وجود البديل، فـــضلاً عـــن انخفاض تكاليف إنتاج النفط. وقد توصلت إحدى الدراسات التـــي قامـــت بهـــا منظمـــة الأوبك إلى تقدير للمرونة السعرية للطلب على النفط يعادل (-9/ 100) وهذا يعني أنه لو تضاعف سعر النفط (أي زاد بنسبة 100 %) فسيترتب على ذلـــك انخفـــاض قـــدره (9%) من حجم استهلاكه قبل زيادة سعره[1].

يفترض أن تكون العلاقة بين السعر وكمية الطلـــب عكـــسية إلا أن المعطيـــات الرقمية للعلاقة بين الأسعار والطلب على النفط لا تؤشر دائما وجود علاقة عكسية ففـــي

[1]. د . زكريا عبد الحميد باشا ، مصدر سابق ، ص 79 .

خلال ما يسمى بالصدمة النفطية الأولى عام 1974م عندما صححت الأوبك أسعار نفطها، استمر الطلب بالزيادة حتى بلغ أعلى رقم للطلب على نفط أوبك في عام 1979 مع الصدمة النفطية الثانية: غير أن الحقبة النفطية في الثمانينات أشرت إلى وجود علاقة عكسية بين الأسعار والطلب، ولكن الطلب استمر في التزايد خلال الفترة 1987 –1990م على الرغم من استمرار الأسعار بالتحسن بعد انهيار عام 1986[1]. وتعد مرونة الطلب السعرية والنمو الاقتصادي واستهلاك النفط من العوامل المؤثرة من جهة الطلب.

(هـ)التضخم وتدهور الدولار:

إن انتقال سلطة تقرير سعر النفط من الشركات إلى حكومات الدول المنتجة التي واكبت ارتفاع أسعار النفط، استعملت كذريعة لتبرير تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية نتيجة لبداية الأزمة الاقتصادية وسرعان ما أنتشر استعمال هذه الذريعة لتفسير جميع مشاكل العالم من التضخم إلى البطالة، بل وحتى الأزمات السياسية والاجتماعية كانت تعزى إلى رفع أسعار النفط[2].

بدأت موجة التضخم المالي بالظهور في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد الستينيات وازدادت مع زيادة الإنفاق على حرب فيتنام وتصعيد الإنفاق على التسليح وظهور النهج الذي تبنته الولايات المتحدة لمعالجة هذه التطورات يعتمد على زيادة الإنفاق العام وفك الارتباط بين الذهب والدولار، مما جعل سعر الدولار ينقلب مع العرض والطلب في الأسواق النقدية دون أن يؤثر بشكل مباشر على احتياطي الذهب لديها، ومن العوامل التي ساعدت أيضاً على ارتفاع موجة التضخم في تلك الفترة، زيادة الأجور والضرائب مما زاد كلفة الإنتاج[3].

لكن مما تجدر الإشارة إليه هو استمرار ارتفاع أسعار السلع المصنعة والمستوردة من قبل الأوبك في خلال الفترة التي تلت ارتفاع أسعار النفط عام 1973م،

---

[1] . د .همام الشماع ، مصدر سابق ، ص 47 .
[2] . د . علي أحند عتيقه ، د . رأفت شفيق بسادة ، مصدر سابق ، ص 16 .
[3] . نفس المصدر السابق ، ص 12 .

حيث بلغت نسبة الارتفاع في كلفة مستوردات دول الأوبك للفترة (1973– 1978) ما قيمته (23%) سنوياً في حين بلغ معدل التضخم في دول المنشأ الصناعية لنفس الفتـــرة أعلاه بحدود (6–7%) والفرق بين المعدلين كبير، وإن كان قسماً منـــه يعـــود لعوامـــل خاصة بالأوبك نفسها[1].

ولو قارنا بين الأسعار الرسمية للنفط الخام وبين الأسعار الحقيقية له بعد استبعاد عامل التضخم – وذلك بقسمة السعر الرسمي للبرميل على الرقم القياسي لمـــستوردات الأوبك – لاتضح لنا بأن الفارق كبير جداً، فعلى سبيل المثال عندما كان السعر الرسمي للبرميل في الربع الأخير من عام 1975 هو (51 ر11) دولاراً، كان السعر الحقيقـــي له بعد استعباد أثر التضخم هو (42 ر 6) دولاراً. وعندما ارتفعت الأسعار الرســـمية إلى (22) دولاراً/ للبرميل في الربع الأخير من عام 1979 أصبح السعر الحقيقي بعـــد استبعاد أثر التضخم هو(70 ر4) دولاراً / للبرميل، وعندما انخفض السعر الرســـمي للبرميل في الربع الأخير من عام 1985 إلى (75 ر26) دولاراً كان السعر الحقيقي له (830 ر2) دولاراً[2].

لم يكن التضخم هو العامل الوحيد المؤثر على أسعار النفط العربي الخام، بـــل إن تدهور أسعار صرف الدولار الذي يقيم به النفط العربي الخام كان عاملاً مهماً آخـــر في التأثير على الأسعار. ففي عام 1970م كانت أسعار صرف العملات إزاء الـــدولار ثابتة، وبدأ التخفيض في عام 1971م حيث تم تخفيض قيمة الدولار بمقدار (49ر8 %) وقامت في حينها منظمة الأوبك بمطالبة الشركات بتعديل أسعار النفط جـــراء الخـــسائر الناجمة عن تخفيض سعر الدولار. وفي عام 1973م تم تعويم الدولار فـــزادت مـــشاكل الأوبك وزادت الخسائر.

[1] . أسماء خضير ياس السامرائي ، العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام في الأوبك ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الاقتصاد ، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1987 ؛ ص 196 .
[2] . نفس المصدر السابق ، ص199 .

لقد خسرت الدول العربية خلال الفترة (1987-1992) حوالي تريليون دولار أي (ألف بليون دولار) بسبب انخفاض أسعار النفط عما يجب أن تكون عليه للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل بما يجب أن تكون عليه في عام 1981م. وحتى على أساس المحافظة على القوة الشرائية للبرميل التي كانت في عام 1974، فإن مجموع الخسارة قد زادت عن (324) مليار دولار[1].

(و) مصادر الطاقة البديلة:

لقد برز الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة على أثر ارتفاع أسعار النفط عام 1973 - 1974م عن طريق الاهتمام بزيادة نفقات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في مناطق خارج الأوبك أو عن طريق تشجيع البحوث وبرامج تطوير الطاقة، ولمعرفة مدى تأثير مصادر الطاقة البديلة على النفط العربي ارتأينا تقسيم هذه المصادر إلى قسمين:

1- المصادر النفطية المنافسة لنفط الأوبك:

توجد مصادر نفطية كثيرة عدا الأوبك في مناطق مختلفة من العالم وتكون منافسة لنفط الأوبك وخصوصاً (السبعة الكبار) وهم[2] روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية المكسيك، الصين، بريطانيا، مصر والنرويج.

2- عرض النفط الاصطناعي:

تعد المصادر البديلة الحجازية من العوامل ذات التأثير المباشر في سعر المورد الناضب. ماعدا الماء والهواء والتي لحد الآن تصنف كسلع مجانية لا توجد سلعة لا يمكن الاستغناء عنها، كل السلع الاقتصادية لها بدائل[3].

---

[1] . د . سعدون حمادي ، الخسائر الناجمة عن تدهور الأسعار 1987-1992 ، آفاق عربية ، العدد /6 ، السنة الثامنة عشر ، بغداد ، حزيران 1993 ، ص 17

[2] . لمزيد من التفاصيل أنظر:

- نواف نايف إسماعيل ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،1980 ، ص ص 208 -222 .

أسماء خضير ياس السامرائي ، مصدر سابق ، ص ص 215-226 .

[3] . A . Danielsen Op. Cit. , P. 31.

يصنع البديل الحاجزي (Backstop Substite) حداً أقصى لسعر المورد الناضب، حيث أن تكنولوجيا تطوير المورد البديل تبدأ بالعمل حالما يرتفع سعر السوق بشكل كافي لتغطية كلفة الاستخراج، التي تتضمن، ربح تجهيزات رأس المال المستخدم في الإنتاج. وحال حدوث ذلك ، فإن سعر السوق للمعدن أو بدائله يتوقف عن الارتفاع[1].

وهذا يؤثر في سعر المورد الناضب تأثيراً بالغاً، حيث لا يستطيع سعر المورد الناضب أن يتعداه. بسبب قدرة هذا البديل على الدخول في السوق لإشباع الطلب على المورد الناضب. حيث يتصف بقابليته على الحلول محل المورد الناضب في كل الاستعمالات بالإضافة إلى توفره بكميات ثابتة ولكن أعلى من نظيرتها للمورد الناضب.

(ز) العوامل السياسية:

ربما تضع العوامل الاقتصادية بعض القيود على الحدود التي تكون العوامل السياسية مسيطرة فيها، وهذه الحدود تكون كبيرة بما فيه الكفاية وغير معروفة كما في حالة الاقتصاد البحت[2]، وعليه فقد اكتسب النفط منذ البداية الصيغة السياسية نتيجة للصراع بين الدول الاستعمارية للسيطرة على حقوله واحتكار إنتاجه وتسويقه. وأدى ذلك إخضاع الدول التي توجد فيها علاقات التبعية للدول الاستعمارية والسوق الرأسمالية، كما أوجد أوضاع اجتماعية وسياسية في هذه الدول ذات طبيعة مختلفة. ذلك أن النفط ليس سلعة مثل سلع: أخرى كثيرة. وقد حقق النفط حضوره المهم في الساحة السياسية العالمية نتيجة لصفات خاصة يمكن تلخيصها كما يأتي[3]:

---

[1]. R. M. Solow, the Economics of Resources or the Resources of Economics, American Economic Review, Vol. 64, No. 2, May 1974, P. 4 .

[2]. J .M. Griffin, D. J Teece, et. al. , Op . Cit . , 35 .

[3]. V. A. Laoussine , The Political Diminsion of Oil . OPEC Review , Vol . III , No . 3 , England , Autumn 1979 , P P. 42 - 43 .

1- كان النفط ولا يزال سلعة صناعية حيوية لها عائد اقتصادي ضخم، وتتضح أهمية النفط من جانبين الأول: نمو أنظمة النقل العالمية تتأثر لاعتماد على النفط والتي بدونها يتداعى النشاط الاقتصادي والقوة العسكرية، الثاني: الصناعات وجميع أساليب الحياة للاقتصادات الغنية كانت ولا تزال موجهة باتجاه نشاطات استهلاك النفط، وعليه فإن التأثير الاجتماعي لإعادة التعديل سوف يكون صعباً لأبعد حد.

2- الصدفة الطبيعية التي جعلت من الاحتياطيات النفطية العالمية الرئيسية متمركزة في منطقة جغرافية معينة، ربما يجعل من السهولة بمكان تقليل الإنتاج مثلاً لدعم الأسعار خلال فترات الطلب الضعيف.

3- هنالك أزمة ثقة بين الاقتصاديات الغربية المسيطرة، خاصة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية والدول النامية، وهذه الأزمة نشأت لمجموعة من الأسباب، تتضمن الخطر الذي يولده العالم الثالث كقوة سياسية والتي ولدت مع مؤتمر باندونغ عام 1955م.

استمرت الدول الاستعمارية في التعامل مع هذه السلعة على أساس سياسي. فإذا كانت القوانين الاقتصادية العامة تحكم وتحدد حركة سلعة في السوق على أساس العرض والطلب، وعلى ضوء قيمة السلعة البديلة، فإن الدول الاستعمارية رفضت تطبيق هذه القوانين المنطقية والبسيطة وأصرت على أن تحدد أسعار النفط بنفسها .فأسعار النفط بدلاً من أن ترتفع أو أن تحافظ على مستواها، ليس من حيث القيمة الفعلية وإنما من حيث القيمة الاسمية، أخذت الانخفاض سنة بعد أخرى، وكميات الإنتاج بدل أن تحددها البلدان المنتجة ذاتها، استنادا إلى مدى حاجتها وقدرتها فقد فرضت عليها سياسة إنتاجية أخذت أحد الشكلين : إما الإغراق أو تخفيض الإفتاج إلى أقل حد لخلق أزمات من نوع آخر[1].

[1]. د . عبد الرحمن منيف ، النفط والسياسة : حقيقة أم خرافة ، مجلة النفط والتنمية ، العدد /11 ، بغداد ، آب 1977 ، ص 5 .

واستمر البعد السياسي للنفط في فترة السبعينيات، ولكن كل الذي حصل عنكما استعادت البلدان المنتجة سيطرتها كلياً أو جزئياً على ثروتها الوطنية، تحول هذا البعد لصالحها..... عندما بدأت الدول الرأسمالية تصرخ وتنادي طالبة (التحرير) لهذه السلعة وإبعادها عن المؤشرات السياسية. ولكن فعالية العامل السياسي التي برزت بشكل واضح بعد حرب تشرين 1973 خلقت ظرفاً ملائماً من أجل تحكم الأوبك بتسعير نفطها الخام ومن ثم زيادتها إلى جانب تأثير العوامل الاقتصادية[1](3).

وعلى أثر تطبيق الزيادة الكبيرة في أسعار النفط التي تمخضت عنها قرارات أوبك نهاية عام 1973م، أن طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد مؤتمر في شباط عام 1974م شكل على أثره أكبر تكتل دولي خاص بقضايا الطاقة تحت سيطرة الولايات المتحدة عرف بوكالة الطاقة الدولية. والتي انظمت إليها غالبية الدول الرأسمالية ماعدا فرنسا التي اشتركت بصفة مراقب. وبدأ هذا التكتل الدولي بالضغط على منظمة الأوبك بطريقة أو أخرى وقد نجحت هذه الضغوط بتجميد الأسعار خلال الأعوام 1974م، 1976م.

وكان تأثير هذه العوامل واضحاً في مؤتمر الدوحة الذي عقد في كانون الأول 1976م، إذ خرجت الأوبك أول مرة بنظام السعرين ، واستمرت الضغوط ونجحت الوكالة في تجميد الأسعار في مؤتمر كاركاس (كانون الأول 1977م) لسنة أخرى. وكان لزيارة وزير الخزانة الأمريكي والضغوط التي مارسها على بعض أعضاء الأوبك الأثر الواضح في انقسام مؤتمر أبو ظبي (كانون الأول 1978م) قسمين. قسم يطالب برفع الأسعار، وآخر ينادي بزيادة معتدلة لكن جميع هذه الضغوط لم تؤثر في وضع وظروف إنتاج النفط مما كان له الأثر في عرضه في السوق العالمية فكانت الصدمة النفطية الثانية وارتفاع الأسعار مجدداً.

وفي الثمانينات كانت الصدمة النفطية الثالثة. فلقد انخفضت أسعار النفط إلى مستويات متدنية جداً، وكان ذلك لجملة من الأسباب كان للأسباب السياسية طرفاً بارزاً

[1]. نواف نايف إسماعيل ، مصدر سابق ، ص 239

فيه. لقد ظل العامل السياسي قريباً من النفط من خلال الضغط الذي تمارسه الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على دول الأوبك حيث استجابت كل من السعودية والكويت والإمارات حيث قدرة هذه الدول على زيادة الإنتاج والتأثير في الأسعار، ففي الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط تشهد ذلك الهبوط الحاد في نهاية الثمانينات قامت السعودية بزيادة إنتاجها، لا بل ضاعفته، وكذا فعلت الأمارات والكويت، وقامت هذه الدول بالضغط المستمر داخل الأوبك بمختلف الذرائع والوسائل لرفع سقف الإنتاج، وهكذا طور الوضع إلى حرب إنتاج من قبل هذه الدول ضد بقية المنتجين.

وفي عام 1989م أشتد هذا الاتجاه ولعبت الكويت دوراً قيادياً فيه. ففي كانون الثاني 1989م حددت الأوبك سقف إنتاجها بـ (18 م / ب /ي) وحددت حصة الكويت بـ (1ر03 م/ ب/ ي) فيما كان إنتاجها الفعلي (1ر25 م/ ب/ ي). وبضغط متواصل من السعودية والكويت والإمارات اضطرت الأوبك حفاظاً على التضامن إلى رفع سقف الإنتاج في تموز 1989 إلى (19ر5 م/ ب/ي) ثم إلى (20ر5 م/ ب/ي) ومرة أخرى مارست نفس الدول ضغطاً جديداً كان من آثاره ازدياد سقف الإنتاج في عام 1990م إلى (22ر8 م/ ب/ ي)[1](1).

ما السبب الذي يجعل دولاً منتجة منها السعودية والكويت والإمارات تزيد الإنتاج وتقبل بأسعار منخفضة.... متحملة خسائر كبيرة؟

إن علاقة الاقتصاد بالسياسة أمر معروف وخاصة في مجال النفط، فتحليل محايد للوضع النفطي والسياسة الإنتاجية التي سارت عليها هذه الأقطار إلى جانب فحص أوضاعها السياسية وعلاقتها بالدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تقود إلى استنتاج:

إن السبب سياسي يتمحور حول علاقة خاصة تمتد خارج موضوع العوائد إلى أمور الأمن والحماية. وهكذا أصبحت الأمة العربية تبيع ثروتها النفطية بأسعار

[1]. د . سعدون حمادي ، مصدر سابق ، ص ص 19-20 .

مدعومة لحساب الدول الصناعية الغربية وتتحمل الخسائر والسبب سياسي يتعلق بالسعودية والكويت والإمارات[1].

وكان ذروة العوامل السياسية وتأثيرها في أسعار النفط هو ما حدث في آب 1990 حيث انقطع النفط العراقي والكويتي عن السوق العالمية. فقد توقع الكثير من المختصين حدوث أزمة نفطية جديدة تدفع بالأسعار إلى مستويات قياسية، لكن أي شيء من هذا القبيل لم يحدث والسبب الرئيسي لذلك هو استمرار سياسات الإنتاج لدول السعودية والكويت والإمارات مما أغرق سوق النفط بالإضافة إلى إعلان حكومة الولايات المتحدة رغبتها السحب من المخزون ولقد أدى هذا إلى انهيار الأسعار في كانون الثاني 1991 مع بدأ العدوان الثلاثيي على العراق.

والاستنتاج المهم الذي استطعنا التوصل إليه:

إن تحليل الموارد الناضبة في الأجل القصير قد لا يستطيع تفسير سلوك الأسعار للنفط الخام، ولكن يمكن لنظرية الموارد الناضبة في الأجل الطويل أن تعطي نتائج جيدة في إمكانية تفسير سلوك الأسعار، إذا ما قدر أن تتوفر الشروط التي تؤمن فعالية نظرية الموارد الناضبة المتعلقة بسقف النضوب ومعدلات الاستخراج، فضلاً عن أن نظرية الموارد الناضبة تحديداً عند هوتلنك افترضت سيادة المنافسة ولكن الدراسات الحديثة قدمت النضوب تحت فرضية الاحتكار، وبذلك يمكن لنظرية الموارد الناضبة أن تعمل إذا ما توافرت لها القواعد والشروط.

(4) الخلاصة والاستنتاجات:

تطرقنا إلى مفهوم الموارد الناضبة، وهي الموارد غير القابلة للتجديد، أوهي القابلة للتجديد ولكن في مدى غير منظور، ولكن مسألة النضوب مسألة نسبية ومعقدة في آنٍ واحد، إذ أن معيار ما هو ناضب وما هو غير ناضب معيار زمني نسبي. وقد كانت جوهر نظرية النضوب (لهارولد هوتلنك) قائمة على قاعدة ذهبية مفادها أن سعر

(1) [1]. نفس المصدر، ص ص 22- 23.

المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل مساوي لسعر الفائدة وقد أعتقد هوتلنك بأن أفضل صديق للموارد الناضبة هو المنتج في ظل المنافسة الكاملة.

أما فيما يخص العوامل المؤثرة في سعر النفط بوصفه مورداً ناضباً فإنه على الرغم من أهمية سعر الخصم والتغيرات في الاحتياطي النفطي والنمو الاقتصادي ومرونة الطلب السعرية ومصادر الطاقة البديلة، فإن العامل السياسي له تأثير واسع على أسعار النفط، إذن العلاقة بين النفط والسياسية معروفة وليس أدل على ذلك من زيادة إنتاج كل من السعودية والكويت والإمارات والبيع بأسعار مخفضة متحملة خسائر مادية كبيرة. إن السبب في هذا الإنتاج الزائد هو سياسي يتمحور حول العلاقة الخاصة تمتد خارج موضوع العوائد إلى أمور الأمن والحماية.